

التاريخ : 7 سبتمبر 2020
الإشارة : CCG/77/2020


السادة/ هيئة أسواق المال
السادة/ بورصة الكويت
المحترمين
المحترمين

تحية طيبة وبعد،

وفقاً لأحكام الفصل الرابع (الإفصاح عن المعلومات الجوهرية) من الكتاب العاشر (الإفصاح والشفافية) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 2010/7 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما، نرفق لكم ملحق رقم (9) نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني، بخصوص تقرير التصنيف الائتماني الصادر من قبل وكالة فيتش عن البنك التجاري الكويتي.

علماً بأنه لا يوجد تغيير عن التصنيف الائتماني السابق الصادر في شهر سبتمبر 2019. ونود أن ننوه أنه وفقاً للتقرير المذكور فقد تم تثبيت التصنيفات الائتمانية للبنك، مع نظرة مستقبلية مستقرة.

مع أطيب التمنيات،،،


تميم خالد الميعان
مدير عام - قطاع الإلتزام والحوكمة



ترجمة

نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني

التاريخ	7 سبتمبر 2020
إسم الشركة المدرجة	البنك التجاري الكويتي (ش.م.ك.ع)
الجهة المصدرة للتصنيف	وكالة فيتش
فئة التصنيف	<ul style="list-style-type: none"> - تصنيف الجدارة الائتمانية طويل الأجل: A+ - تصنيف الجدارة الائتمانية قصير الأجل: F1 - تصنيف القابلية للنمو والاستدامة: bb - تصنيف مستوى الدعم: I - تصنيف مستوى الدعم الكلي: A+
مدلولات التصنيف	<p>تقوم "فيتش" بتطبيق منهجية خاصة في عملية تصنيف البنوك، ويمكن الإطلاع عليها في موقع الوكالة.</p> <ul style="list-style-type: none"> - تصنيف الجدارة الائتمانية طويل الأجل: A+ يدل على ارتفاع الجودة الائتمانية وإنخفاض احتمالات التعثر في سداد الإلتزامات للغير. - تصنيف الجدارة الائتمانية قصير الأجل: F1 يدل على قدرة البنك الذاتية لسداد الإلتزامات تجاه الغير في الوقت المناسب. - تصنيف القابلية للنمو والاستدامة: bb يدل على القوة المالية للبنك وإستمراريته الذاتية دون الإعتماد على الدعم الخارجي ودون الإستفادة من الحوادث الإستثنائية. - تصنيف مستوى الدعم: I - تصنيف مستوى الدعم الكلي: A+ تعكس تصنيفات مستوى الدعم الإحتمالات العالية للغاية لتقديم الدعم من قبل السلطات الرسمية في دولة الكويت وذلك عند الحاجة.
إنعكاس التصنيف على أوضاع الشركة	تعزيز الثقة في البنك ومئاته مركزه المالي.
النظرة المستقبلية	مستقرة. إن النظرة المستقبلية المستقرة لتصنيف الجدارة الائتمانية طويل الأجل للبنك تعكس التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت.
ترجمة التصريح الصحفي أو الملخص التنفيذي	وفقاً لتقرير التصنيف الائتماني الصادر من قبل وكالة فيتش عن البنك التجاري الكويتي "البنك"، فقد قامت فيتش بتثبيت تصنيف الجدارة الائتمانية طويل الأجل للبنك عند مرتبة "A+" مع نظرة مستقبلية مستقرة. كما قامت فيتش بتثبيت تصنيف القابلية للنمو والاستدامة للبنك عند مرتبة "bb".

يتمتع البنك بتواجد معتدل في الكويت وحضور جيد على صعيد الخدمات المصرفية المقدمة للشركات، وعلى وجه الخصوص خدمات التمويل التجاري، هذا بالإضافة إلى العلامة التجارية المعروفة للبنك وشبكة فروع المميزة. ويقوم على إدارة البنك فريق تنفيذي من أصحاب الخبرات لطالما قام بتنفيذ الرؤية الاستراتيجية الأكثر تطوراً ووضوحاً بالنسبة للبنك. ولربما تضع الأزمة الحالية بعض الضغوط على وتيرة تطبيق وتنفيذ البنك لرؤيته الإستراتيجية.

هذا، ويحتفظ البنك بأقل نسبة من القروض منخفضة القيمة / غير المنتظمة على مستوى القطاع المصرفي المحلي والتي بلغت نسبتها (1.1%) كما بنهاية النصف الأول من عام 2020، صفر % كما بنهاية 2019 ونهاية 2018) حيث يقوم البنك بشطب القروض غير المنتظمة بمجرد أن تصبح قروضاً منخفضة القيمة ويبادر بشكل سريع إلى اتخاذ إجراءات استرداد هذه القروض. وهذا يعني أن احتمالية نشوء القروض التي تكتنفها مشاكل / المتعثرة لدى البنك تبقى عالية بشكل نسبي بمعدل (1.5%) من متوسط إجمالي القروض كما في النصف الأول من عام 2020 و 4.7% في عام 2019 و 3.4% في عام 2018) مقارنة بالمتوسط المرجح لإجمالي تلك القروض لدى أقرانه من البنوك المنافسة (1.4% في 2019 و 1.3% في عام 2018). وإزاء ذلك، قد يطرأ تغييراً على سياسة شطب القروض منخفضة القيمة لدى البنك في حالة انخفاض الأرباح التشغيلية قبل احتساب مخصصات هبوط القيمة. وفي ظل التحديات التي تواجه البيئة التشغيلية في الكويت، فإن احتمالية حدوث مزيد من التدهور في نوعية الأصول هو أمر وارد الحدوث ولا يجاوز إغفاله. وتظل مستويات التغطية بالمخصصات لدى البنك مرتفعة (6.3% من إجمالي القروض و 572% من إجمالي القروض منخفضة القيمة كما في نهاية النصف الأول من عام 2020). ويعود الفضل في ذلك إلى الإجراءات الحسنة المتخذة من قبل بنك الكويت المركزي في هذا الشأن، والتي تتطلب من البنوك تكوين المزيد من المخصصات الاحترازية. وترى فيتش أن هذا الأمر يعتبر ضرورياً على ضوء التركيز الملحوظ للبنك التجاري لدى بعض القطاعات ولدى عدد من المقترضين نظراً لتقيد وعدم تنوع الاقتصاد الكويتي.

ويقوم البنك بإدارة معدلات السيولة على نحو جيد، وهو ما يؤدي إلى بقاء مخاطر السيولة منضبطة ويمكن إحتوائها. وتظل معدلات السيولة مدعومة بمخزون كبير من صافي الأصول السائلة المحتسبة - بناء على طريقة الاحتساب لدى فيتش - لتعادل 21% من إجمالي الأصول وبنسبة تغطية مقدارها 32% من إجمالي ودائع العملاء كما في نهاية 2019. من ناحية أخرى، فإن معدل إجمالي القروض إلى الودائع لدى البنك - بناء على احتساب وكالة فيتش - يقل باستمرار عن نسبة 80% وعن المتوسط المرجح السائد بين أقرانه من البنوك الأخرى وهو 85%. من ناحية أخرى، فإن اعتماد البنك على مصادر التمويل الضخمة من الجهات والمؤسسات الكبرى قد أدى إلى تركيز الودائع بشكل كبير. ومع ذلك، ظلت قاعدة الودائع مستقرة مما يخفف من مخاطر الفجوات التراكمية لنظام استحقاق السيولة.